

المراجعة الداخلية كمقاربة جديدة لإدارة المخاطر المصرفية

أ. توام زاهية*

Résumé : Au sein du véritable bouleversement que l'économie mondiale assiste actuellement et qui a engendré une évolution des risques inhérents à l'activité bancaire, le management des risques est devenu un sujet plus important. Car les banques se focalisent plus d'efforts pour la détection et le diagnostic des risques afin de connaître leurs causes et d'y remédier. Dans ce contexte, l'existence d'une ligne de défense au sein de la banque qui est la structure d'audit interne devient plus que jamais indispensable, compte tenu de la contribution de l'audit interne à l'efficacité du management des risques à travers trois domaines clés: l'identification des risques, leur évaluation et enfin leur traitement.

Mots clés : Audit interne, management des risques bancaires, bale 3.

مستخلص: في ظل الاضطرابات الشديدة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي حاليا والتي أدت إلى تزايد المخاطر المحيطة بالنشاط المالي، أصبحت عملية إدارة المخاطر في البنوك من المواضيع الأكثر أهمية. حيث اتجهت البنوك إلى مضايقة مجدها في سبيل معرفة وتشخيص المخاطر ومعرفة أسبابها وكيفية معالجتها. في هذا الإطار، أصبح وجود خط دفاع يتمثل في وظيفة المراجعة الداخلية في البنك ضرورة لا غنى عنها، حيث تساهم المراجعة الداخلية في تعزيز إدارة المخاطر المصرفية من خلال ثلاث مجالات أساسية وهي: تحديد المخاطر، تقييمها وأخيراً معالجتها.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر المصرفية، بازل 3.

* أستاذة مساعدة قسم أ، جامعة الجزائر 3.

المقدمة

إن طبيعة النشاط المصرفي يجعله يتعرض دوماً إلى مخاطر عالية بسبب اعتماده على أموال المودعين، التي تعتبر من الناحية القانونية أموال مقرضة من الغير. وهذا ما يستوجب من البنك بذل العناية اللازم للمحافظة عليها من خلال توظيفها في مجالات تحقق عوائد من ناحية، وتوفير السيولة والأمان لهذه الأموال من ناحية أخرى، الشيء الذي يحتم تحديد وتقدير المخاطر التي تتعرض لها عملياته المختلفة.

ولقد نال موضوع المراجعة الداخلية في البنوك ودورها في إدارة المخاطر المصرفية اهتمام الكثير من الباحثين والمصرفيين خاصة بعد الأزمة المالية لعام 2008 والتي بينت وجود ثغرات عديدة في النظام المصرفي وعدم قدرته على تجنب الأزمات.

ومما سبق، تمت صياغة إشكالية هذا البحث كالتالي:

ما مدى مساعدة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية خاصة بعد الأزمة العالمية؟

وللإجابة على هذا التساؤل، ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى أربعة محاور هي:

المحور الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخلية

المحور الثاني: إدارة المخاطر المصرفية

المحور الثالث: الأزمة العالمية واتفاقية بازل 3

المحور الرابع: دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية

المحور الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخلية

لقد تعددت تعريفات المراجعة الداخلية، والتعريف الأكثر قبولا هو ذلك الصادر عن المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين المراجعة الداخلية في جوان 1999 والمعدل في 2010 من خلال النسخة المعدلة من معايير الممارسة المهنية الدولية الصادرة في 2008، والتي بدأ العمل بها بداية من عام 2011 والذي يعرفها بأنها: "نشاط مستقل وموضوعي يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، وتساعد هذه الوظيفة في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجي لتقدير وتحسين فعالية عمليات الحكومة والرقابة وإدارة المخاطر"¹. وأدى هذا المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية إلى توسيع واجباتها وإبراز دورها الواسع الذي تحول من كونها أدلة للرقابة الداخلية ليشمل أيضاً التعريف بالمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتقديم الاستشارات اللازمة للإدارة العليا في هذا الخصوص. وقد أشارت دراسة كل من Azzone² وArena² إلى أهمية الدور الذي تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر من خلال تبنيه الإدارة ولجنة المراجعة إلى المخاطر الهامة التي تؤثر على أهداف وموارد المؤسسة وكذا تقديم الأساليب الملائمة للتغلب على هذه المخاطر. وأشارت³ Hermanson إلى أن تقرير "Deloitte" بعنوان "تعظيم دور المراجعة الداخلية في ظل عصر قانون Sarbanes-Oxley" أكد على أهمية تركيز المراجعة الداخلية على اكتشاف الغش وإدارة المخاطر.

وأظهر الاستطلاع الذي قام به المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين في نوفمبر العام 2006 على عينة من المراجعين على المستوى العالمي أن المجالات الثلاث الجد

¹ - يوسف داود الصبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، الطبعة الثانية، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 2010، ص 46.

²- Arena, A. and G. Azzone, Development trends and future prospects of internal audit, **Managerial Auditing Journal**, Bradford, Vol.12, Iss. 4/5, 2005, p 200.

³- Hermanson, D, Internal auditing: getting beyond the section 404 implementation crisis, **Internal Auditing**, Boston, Vol.21, Iss.3, 2006, p 39.

أساسية التي يركز عليها نشاط المراجعة الداخلية تتمثل في: نظام إدارة المخاطر، مراقبة تقييم الامتثال للقوانين وأخيراً الوقاية واكتشاف الغش. والجدول الموالي يبين نتائج الاستطلاع بهذا الخصوص.

الجدول رقم (1): الميادين الأساسية لتدخل نشاط المراجعة الداخلية

النسبة (%)	الميادين الأساسية لنشاط المراجعة الداخلية
67	نظام إدارة المخاطر
64	الامتثال للقواعد والتشريعات
69	الغش (وقاية/ كشف)
46	تقييم إدارة نظم المعلومات
47	تحسيس وتكوين حول الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر والامتثال
52	حوكمة المؤسسات

Source : IFACI, *l'audit interne en France et dans le monde : points de repères et tendances du CBOK (Common body of Knowledge)*, les cahiers de la recherche, France, juin 2008, p 36.

ومن الملاحظ أن نتائج هذا الاستطلاع تؤكد أن 67% من أفراد العينة يركزون اهتمامهم على مراجعة إدارة المخاطر. وعليه من تحليل هذه الدراسات نخلص إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية قد اتسع نطاقها من دورها التقليدي وهو المراجعة المالية إلى المراجعة الإدارية إلى التركيز على إضافة قيمة للمؤسسة متمثلةً في إدارة المخاطر وتطبيق مدخل المراجعة على أساس الخطر.

وتعتبر وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف المهمة في البنوك لتميز نشاطها من جهة بعنصر المخاطرة وكثرة التعليمات والتشريعات التي تعمل ضمنها ومن جهة أخرى لما للمراجعة الداخلية من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة

استخدام الموارد المتاحة وتدعم الحوكمة المصرفية وكذا المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر⁴.

المحور الثاني: إدارة المخاطر المصرفية

أدى تطور النشاط المالي إلى زيادة المخاطر المحيطة بالبنوك. وعليه أصبح لزاماً مراقبة مستوى هذه المخاطر ووضع الإجراءات الرقابية لإدارتها.

وعرف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي المخاطر بأنها: "احتمال حدوث ظروف يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة، وتقاس المخاطر بدلالة التأثير والاحتمال"⁵. وبصفة عامة تفرق البنوك بين ثلاثة أنواع أساسية للمخاطر وهي: المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

ويظهر جلياً مدى حاجة البنوك لوجود نظام متكامل للتخفيف من هذه المخاطر وحسن إدارتها. حيث عرفت لجنة COSO* إدارة المخاطر بأنها⁶: "عملية تنفذ بواسطة مجلس إدارة المنظمة والإدارة وكل الأفراد، لتطبيق الإستراتيجية الموضوعة عبر المنظمة وكل أنشطتها ومصممة لتحديد الأحداث المحتملة التي ربما تؤثر على المنظمة وإدارة الخطر لكي يكون ضمن المخاطر المقبولة، لتوفير تأكيد معقول بالنسبة لإنجاز الأهداف الإستراتيجية؛ التشغيلية؛ أهداف التقارير وأهداف الامتثال".

وأقامت لجنة بازل بإصدار العديد من الدراسات والنشرات⁷ بشأن إدارة المخاطر وعرفتها بالمعنى الواسع بأنها تلك العملية التي تصون وتقى الأصول ودخول الأفراد والمشروعات، كما تعرفها بالمعنى الضيق بأنها الوظيفة الإدارية للأعمال باستخدام

⁴ - يوسف داود الصبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية للنشر، القاهرة، 2007، ص 318.

⁵-The Institute of Internal Auditors, **International Standards for the Professional Practice of Internal Audit (Standards)**, USA, 2010, P19.

⁶- The COSO, **Enterprise Risk Management-Integrated Framework: Executive Summary**, USA, September 2004, p p1-7.

⁷ - يمكن الحصول على هذه النشرات من خلال الموقع الإلكتروني التالي: www.bis.org

مدخل علمي للتعامل مع المخاطر. أي أنها تستند إلى فلسفة واضحة وتتبع خطوات متسلسلة محددة جيدا.

المحور الثالث: الأزمة المالية العالمية واتفاقية بازل 3

تفجرت الأزمة المالية في سبتمبر من عام 2008⁸، وقد طالت الجزء الأعظم من بلدان العالم وبدرجات متفاوتة. وتعود جذورها إلى أزمة الرهن العقاري التي اندلعت لتطور إلى أزمة كبرى، حيث انتقلت عدوى تلك الأزمة إلى دول العالم الأخرى باعتبار اندماجها الكبير في الاقتصاد الأمريكي. وكان من ضمن أهم أسباب الأزمة غياب إجراءات كافية للرقابة والضبط، أو التراخي في تطبيقها إن وجدت، فقد شاع في القطاع المالي مناخ من التساهل والتغاضي عن القواعد السليمة لمنح الائتمان والتقاус عن تطبيق الضوابط القوية على ملاعة المؤسسات الائتمانية وآليات عملها، وقد ترتب على هذا المناخ تضخم الديون الرديئة وانتشار الفساد وتنامي النصب والاحتيال والغش والتواطؤ بين أطراف مختلفة في القطاع المالي. ولقد تزامنت الأزمة الحالية مع اتجاه الكثير من الدول إلى تبني إطار بازل 2 للرقابة المصرفية، ففي أوروبا اتجهت معظم الدول إلى تطبيق نسبة الملاعة الجديدة سنة 2007، وكانت تعتمد الولايات المتحدة أن تنفذها مع حلول 2009، إلا أن حدوث الأزمة وإفلاس العديد من المؤسسات المالية أظهر وجود ثغرات عديدة في تشريع بازل 2 فيما يتعلق بتغطية المخاطر وعدم كفاية رأس المال للبنك⁹ وعليه قصور هذه المقاربة المترکزة على المخاطر المرجحة. حيث يمكن حصر نقطتي ضعف أساسيتين وهما¹⁰:

⁸ - للمزيد حول هذه الأزمة، يمكن الرجوع إلى كتاب: إبراهيم عبد العزيز النجار: **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

*- COSO : Committee of Sponsoring Organizations.

⁹ -Yvan HAYMOZ , les banques et accords de Bale 3- A propos de la nouvelle réforme, **Banque et Finance**, Paris, mars 2012, p1.

¹⁰-Dov Ogien, **comptabilité et audit bancaire**, 3eme édition, Dunod éditions, paris, 2011, p 467.

1- خاصية الحلقية **La Procyclicité** حيث أن في مرحلة الاتعاش المالي، تقوم البنوك بتعديل رأس المالها بالطريقة التي تسمح لها بالاحتفاظ بالحد الأدنى المفروض قانونيا. وبالعكس، عندما تتدحرر الوضعية، يكون لزاما عليها رفع رأس المالها من أجل احترام معيار الملاءة.

2- عدم الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية المعقدة بصفة كافية في طرق حساب نسبة الملاءة.

وهذا ما جعل لجنة بازل تعيد النظر في مقررات بازل 2 فأصدرت تعديلات إضافية في جويلية 2009 سميت بـ"بازل 2.5" لتساعد على التخفيف من حدة الأزمة المالية وأصدرت في 12 سبتمبر 2010 مقررات بازل 3 "دعائم الصد" التي هدفت إلى¹¹ تقوية نوعية وكمية رأس المال الاحترازي المعبأ من قبل البنوك لمواجهة الوضعيات المتغيرة من جهة. وضمان سيولة كافية للبنوك خاصة في حالات الضغوط النقدية وتقوية البنوك بصفة فردية من جهة أخرى. ودخلت هذه المقررات حيز التنفيذ في مطلع سنة 2013 وتمتد عبر مراحل إلى غاية 2019¹². حيث تضمنت اتفاقية بازل 3 ما يلي¹³:

- تحسين نوعية رأس المال من أجل مواجهة الخسائر التي قد تواجهها البنوك، إضافة إلى ضمان استمرارية عملياتها في حالة التصفية؛

- تدعيم تغطية المخاطر في إطار معايير رأس المال، خاصة فيما يتعلق بأنشطة التداول، عمليات التوريق وعوارض عناصر خارج الميزانية، والتآثرات بمخاطر الأدوات المشتقة؛

¹¹- Frédéric Hache, Bale 3 en 5 questions: des clefs pour comprendre la réforme, **Finance Watch**, Bruxelles, mai 2012, p14.

¹²-Dov Ogien, op-cit, p 467.

¹³ - Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Réponse du comité de Bâle à la crise financière, Rapport au groupe des vingt**, octobre 2010, p p 1-2. 08/01/2014.
http://www.bis.org/publ/bcbs179_fr.pdf

- رفع الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، خاصة فيما يتعلق برأس المال الاحتياطي أو الأولي) الذي انتقل من 2% إلى 4.5%， وتشكيل رأس مال تحوطي أوهامش الاحتياط يتكون من أسهم عادية بنسبة 2.5% من الأصول المصرفية، يستخدم لامتصاص الخسائر خلال الأزمات المالية والاقتصادية المحتملة، مما يرفع إجمالي متطلبات رأس المال الاحتياطي إلى 7%؛
- خلق نسبة للرفع المالي منسقة دولياً موجهة لدعم متطلبات رأس المال ضد المخاطر، تتضمن تراكم الاقتراض المفرط في النظام المصرفي؛
- إعادة بعث المعايير المتعلقة بالرقابة الاحترازية والاتصال المالي (الركيزة الثالثة)، إضافة إلى توصيات تكميلية فيما يتعلق بالتطبيقات السليمة للتقييم، اختبار المقاومة، تسخير خطر السيولة، الحكومة والمكافأة؛
- خلق معايير دولية دنيا للسيولة، تتضمن نسبة السيولة للمدى القصير(نسبة تغطية السيولة LCR) ونسبة هيكلية للسيولة على المدى الطويل (النسبة الصافية للتمويل المستقر NSFR)¹⁴؛
- تشجيع البنوك على تكوين -وفي فترة مواتية - حد أدنى من رأس المال يمكن أن يستخدم في الظروف الاستثنائية، متمثلًا في هامش الاحتياط لرأس المال (رأس المال التحوط)، وهامش التقلبات الدورية، وذلك من أجل حماية القطاع المصرفي في فترات النمو المفرط للإقراض.

¹⁴ لمزيد من المعلومات حول هاتين النسبتين يمكن الاطلاع على:

Comité de Bâle sur le contrôle bancaire , Document consultatif Bâle 3 : Ratio structurel de liquidité à long terme, Janvier 2014 .12/06/2014,
http://www.bis.org/publ/bcbs271_fr.pdf

Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Bâle 3: Ratio de liquidité à court terme et outils de suivi du risque de liquidité, janvier 2013. 12/06/2014,
http://www.bis.org/publ/bcbs238_fr.pdf

- معالجة الخطر النظامي حيث يجب على المؤسسات النظامية* (SIFIs) تشكيل أموال خاصة إضافية من 1% إلى 3.5% من الأصول المرجحة من أجل امتصاص المخاطر المرتبطة بحجم هذه المؤسسات وكذا درجة تبعيتها¹⁵.

كما تم التفريق بين نوعين من المؤسسات النظامية: المؤسسات النظامية الوطنية (SIFIs) والمؤسسات النظامية الدولية (Global SIFIs) والتي يشكل إفلاسها اضطراب وخلل هام لمجمل النظام المالي الدولي. وبالتالي فهذا النوع من المؤسسات النظامية سيخضع لتشريع معزز ومتين.

وتظهر أهمية اتفاقية بازل 3 من خلال التعديلات التي قامت بها والتي تعمل على إبقاء وقوية قابلية مكونات رأس المال على امتصاص الخسائر، كما أن القواعد الجديدة تقلص من قدرة البنك على الإقراض لكنها تجعل النظام بأكمله أكثر أمنا لأنها ستتوفر حماية أكبر ضد الإفلاس وبالتالي ستتمكن البنوك من تحمل الصدمات من دون أن تنها¹⁶.

ولكن يعب على هذه التعديلات ارتفاع تكلفة تطبيقها فالكثير من الباحثين قاموا بدراسات حول تطبيق هذه التعديلات والتكاليف المرتبطة بها ولنلخص بعضها في الجدول التالي:

¹⁵- Dov Ogien, op-cit, 2011, p 474.

*-établissement systémiques : des groupes financiers considérés comme trop importants pour faire faillite (too big to fail).

¹⁶- Michel Dietsch, LoicTilloy : Leverage ratio et buffers de capital contra cycliques : l'efficacité de bale 3 dépend de l'efficience du calibrage, **Revue banque**, France, N°72 , 6 juillet - aout 2010 , P P 61-64.

الجدول رقم (2): التكاليف المتحملة جراء تطبيق اتفاقية بازل 3

نتائج الدراسة	الدراسة
حجم الخسائر في رأس المال التي ستتحمل إلى غاية 2019 من أجل تطبيق النسب المختلفة المقررة من قبل بازل 3 ستصل إلى 500 مليار €. أما من أجل تطبيق معيار السيولة قصير المدى فالخسارة قدرها 1.17 بليون € و 1.4 بليون € من أجل تطبيق معيار السيولة طويلة المدى.	¹⁷ السلطة المصرفية الأوروبية (عينة من 152 بنك أوربي)
الاحتياجات الإضافية للبنوك والتي تقدر بـ 1300 مليار €. وهذا سيترجم بارتفاع أسعار الفائدة بـ 3.5% ¹⁸ الشيء الذي يؤثر سلباً على المؤسسات والعائلات ويؤدي إلى تباطؤ النمو الذي يعتبر ضعيفاً في الوقت الحالي.	معهد المالية الدولية (IIF)
تطبيق معيار السيولة قصير المدى سيكلف البنوك الأوروبية خسارة قدرها 493 مليار € من بينها 173 مليار € تتkestها البنوك الفرنسية. ¹⁹	J.P Morgan Cazenove

المصدر: من إعداد الباحثة بالتصريح من المراجع أسفله.

¹⁷- European Banking Authority, **Results of the Basel 3 monitoring exercise based on data as of 31 December 2011, 2012.** À partir de Jean-Marc FIGUET: Bale 3 : quels impacts sur le financement bancaire extérieur des pays émergents ?, université de bordeaux, France, février 2013, p3.08/06/2014, http://lare-efi.u-bordeaux4.fr/IMG/pdf/article_BalePem_3_12_12-thomas6.pdf

¹⁸- HERVY Aurélia, THOMAS Fabien , **BALE 3, Les ratios de liquidité**, ICEE Group, p2. 08/06/2014. <http://www.icee.fr/blog/bale-3-les-ratios-de-liquidite-hervy-aurelia-thomas-fabien-icee-nantes-dcg2>

¹⁹- Idem.

هذا ومن استقراء التعديلات التي نصت عليها مقررات بازل 3 نجد أن الاتفاقية ورغم أن مقرراتها تستهدف تحسين صلابة البنوك بصفة فردية، إلا أنها لا تواجه حقيقة مشاكل الخطر النظامي (*le risque systémique*) والخطر ذو البعد المعنوي (*l'aléa moral*). حيث يوجد عدة أسباب للخطر النظامي لم تتطرق لها اتفاقية بازل 3 وهي²⁰:

1- الارتباط الموجود بين البنوك عن طريق مختلف العقود؛

2- النظام المصرفي الموازي؛

3- الخطر ذو البعد المعنوي والمرتبط بفكرة أن بعض البنوك هي في منأى من الإفلاس، هذا وتعتبر التدخلات الحكومية لإنقاذ البنوك بحد ذاتها سبب رئيسي للخطر النظامي. وعليه فمعيار الملاءة CRD4* لا يعالج هذا المشكل (الخطر ذو البعد المعنوي) إلا بطريقة غير مباشرة عن طريق تخفيض احتمال إفلاس البنوك بصفة فردية. ولهذا يجب الاعتماد على إجراءات إضافية لمنع الأزمات المستقبلية من تحقيق الآثار الدرامية على الاقتصاد الحقيقي وتبني المراجعة الداخلية كمقاربة جديدة لإدارة المخاطر وكخط دفاع ضد أي تهديد. فالاستطلاع الدولي الذي قام به المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين في 2013 أظهر أن الميادين الخمس التي ركزت عليها أقسام المراجعة الداخلية خلال السنتين 2012-2013 هي: فعالية إدارة المخاطر، الجوانب التشغيلية، أنظمة المعلومات، الإمثال للتشريعات وأخيراً إستراتيجية المؤسسة²¹. والجدول الموالي يبين نتائج الاستطلاع بهذا الشأن:

²⁰ - Frédéric Hache, op-cit, p 10.

²¹ - The IIA, **pulse of the profession, 2013 saisir les nouvelles opportunités**, rapport mondial 2013, USA, avril 2013, p14.

*- CRD4 : Capital Requirements Directive « 4 ».

الجدول رقم (3): تركيب خطط المراجعة لعام 2013

المجموع	نواب أخرى	نواب الأرمات	ادارة الازمات	التحكم في التكاليف	لوكمة المؤسسة	استراتيجية المؤسسة	الاعز	فعالية ادارة المخاطر	أنظمة المعلومات	الاشتغال بتقديم البيان	المالية	الجواب التشغيلية	الميدان
%100	2	1	4	4	5	5	7	9	14	21	28	النسبة (%)	

Source : The IIA, pulse of the profession, 2013 saisir les nouvelles opportunités, rapport mondial 2013, USA, avril 2013, p15. (Avec adaptation).

وعليه نلاحظ من الجدول أن ميدان فعالية إدارة المخاطر هو من ضمن الميادين الخمس ذات الأولوية في خطط المراجعة، وهذا الاتجاه كما يعتبره Richard Chambers* هو تطور ايجابي لمهنة المراجعة الداخلية حيث يقول²² في التقرير التحليلي للاستطلاع الدولي ما يلي : "من المطمئن جدا ملاحظة أن مدراء المراجعة الداخلية يغتنمون فرصة تقوية موقعهم في فعالية إدارة المخاطر. حيث أن لجان المراجعة يتظرون ويطلبون من المراجعة الداخلية تقييم مواجهة المنظمة للمخاطر الإستراتيجية، وتقديم ضمان حول الفعالية الكلية لإدارة المخاطر."

²² -The IIA, pulse of the profession, op-cit, p15.

*-Richard Chambers Richard est un grand professionnel de l'audit interne, avec 26 années d'expérience auprès du gouvernement des Etats-Unis en tant qu'inspecteur général de l'U.S. Postal Service, de l'U.S. Army et de la Tennessee Valley Authority. Pendant les années 2000, il a été vice-président de l'IIA, puis partenaire de Price water house Coopers chargé des services d'audit interne.

المحور الرابع: دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية

يعتبر المراجع الداخلي عنصرا فعالا في إدارة المخاطر كونه يستطيع الوصول إلى العديد من البيانات والمعلومات التي من شأنها تقليل المخاطر بنسبة كبيرة. وبحكم مفهومها الحديث للمراجعة الداخلية والمتضمن توسيع مهامها بإضافة مهمة تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر²³ أصبحت تساهم في خلق القيمة عن طريق مراجعة إدارة المخاطر. وذلك بتقديم تأكيد معقول يطمئن المساهمين وأصحاب المصلحة على أن المخاطر التي تواجه مصالحهم مفهومة من جانب ممثليهم وأن الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل منهجي منظم²⁴ وتديرها بفعالية وبالشكل مناسب. ولقد حددت لجنة COSO في تقريرها الصادر بشأن الإطار المتكامل لإدارة المخاطر (COSO2,2004) أن وظيفة المراجعة الداخلية مسؤولة عن التقييم المستمر لفعالية إدارة المخاطر، من خلال المتابعة المستمرة لكل مكونات هذه العملية. وجاء هذا متفقا مع الاتجاه الذي حددته معيار المراجعة الداخلية الدولية A1-2110.

ولقد تعاظم دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية خاصة بعد الأزمة المالية التي هزت القطاع المالي والمصرفي حيث أصبح المجتمع المالي ينظر إلى المراجع الداخلي على أنه الأكثر تأهيلا للمساعدة في إدارة المخاطر المصرفية لما يمتلكه من معارف وخبرات وللدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في ضمان القضاء على نقاط الضعف التي تعترى أنظمة إدارة المخاطر في البنوك²⁵. وقد أشار معهد المراجعين الداخليين بأن دور المراجعة الداخلية يتمحور حول ثلاث مناطق أساسية

²³- The Institute of Internal Auditors Research Foundation, **Managing Risk from the Mailroom to the Boardroom, Tone at the Top**, Altamonte Springs, Florida, 2003, pp 1-4. 12/01/2014. <http://www.primodanmark.dk/files/uploads/MailroomBoardroom.pdf>

²⁴ - طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، التجارب، المفاهيم، المبادئ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 342.

²⁵- RSM astute Consulting, **Internal Audit and Risk Management**, 2008, p4. 01/07/2014. <http://www.astuteconsulting.com/Services/Internal-Audit-and-Risk-Management/Internal-Management-Audits.aspx>

وهي²⁶: 1- مساعدة المدراء في تقييم المخاطر؛ 2- مساعدة المدراء في كيفية الاستجابة والتعامل مع هذه المخاطر؛ 3- تزويد الإدارة العليا بتأمين موضوعي عن مدى نجاح المؤسسة في التعامل مع المخاطر.

► دور المراجعة الداخلية في تحديد المخاطر

تعتبر إدارة البنك المسؤول الأول عن عملية إدارة المخاطر، حيث تقوم في بادئ الأمر بتحديد المجالات التي يمكن أن تتعرض للمخاطر، وتحديد العوامل التي تؤدي إلى هذه الأخيرة. وهنا تقدم المراجعة الداخلية المساعدة للإدارة من خلال تحديد الأحداث السلبية التي يمكن أن تؤثر سلباً على تحقيق أهداف البنك. وذلك بتزويدها بالمعلومات عن مختلف الأنشطة التي من المتوقع حدوث مخاطر فيها، مع تقديم النصائح والإرشاد بصورة تقارير دورية ومتتابعة هذه التقارير وما ورد فيها²⁷.

► دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر

بعد تحديد المخاطر، يجب تقييمها من خلال قياسها بشكل كمي وتقدير احتمال حدوثها وحجم تأثيرها. وتلعب المراجعة الداخلية دوراً مهماً في هذه العملية من خلال تقييم الطرق المستخدمة في عملية تقييم المخاطر والتتأكد من صحتها، لتقديم تأكيد معقول للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساسه التعامل مع المخاطر تم بالشكل الصحيح وهذا استناداً للمعيار A2-2110.

► دور المراجعة الداخلية في الاستجابة للمخاطر

يمكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر، كقبول الخطر، تجنبه أو التخفيف منه استناداً إلى درجة احتمال حدوثه، ودرجة تأثيره. وتلعب المراجعة الداخلية هنا دوراً هاماً من خلال تقديم النصائح للإدارة حول الخيار الأنسب لمعالجة

²⁶-The IIA position paper, **The role of internal auditing in enterprise-wide risk management**, USA, January 2009, p 3.

²⁷-William R. Kinney Jr., **Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes**, The Professional Practices Framework for Internal Auditing (PPF), IIA, USA, 2003, p143.

المخاطر مقارنة مع تكلفة الخيار. حيث تقوم المراجعة الداخلية باختبار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظم الرقابة ودورها في التخفيف أو الحد من المخاطر المحتملة. كما تقوم المراجعة الداخلية بتحليل وتقدير المخاطر التي تتحقق فعلاً ومدى فعالية الخيار الذي أتبع للتعامل معها. هذا ويجب على المراجعة الداخلية التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة وفي الوقت المناسب.

الخاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية أوالمقال يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في النقاط التالية:

- تعتبر المراجعة الداخلية أداة لمد الإدارة العليا بالمعلومات الضرورية التي تساعدها في اتخاذ القرارات من ناحية، وإمدادها بالمعلومات عن مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق من ناحية أخرى.
- اتسع نطاق المراجعة الداخلية من الدور التقليدي وهو المراجعة المالية إلى الدور الحديث وهو المراجعة الإدارية ثم إلى المساهمة في خلق القيمة عن طريق مراجعة إدارة المخاطر وتطبيق مدخل المراجعة على أساس الخطر.
- أظهرت الأزمة المالية للعام 2008 نقطتي ضعف أساستين للقطاع المصرفي وهما خاصية الحلقية؛ وعدمأخذ المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية المعقدة بعين الاعتبار بصفة كافية في طرق حساب نسبة الملاءة.
- جاءت اتفاقية بازل 3 إثر الأزمة المالية للعام 2008 للتخفيف من حدتها من جهة ولتجنب العالم من هزات مستقبلية من جهة أخرى. واستهدفت تحسين صلاحة البنوك بصفة فردية عن طريق متطلبات أعلى من رأس المال وذات جودة أفضل، معايير السيولة ومؤشر الرافعة المالية.

- ما يعاب على مقررات بازل 3 أنها مكلفة جداً وستجعل البنك تتكدس خسائر كبيرة من أجل تطبيق النسب المختلفة هذا من جهة، من جهة أخرى فمعيار الملاعة 4 CRD لا يعالج مشكل الخطر المعنوي إلا بطريقة غير مباشرة عن طريق تخفيض احتمال إفلاس البنك بصفة فردية.

- أظهرت الاستطلاعات التي قام بها المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين بعد الأزمة العالمية أن أقسام المراجعة الداخلية كثفت مجهوداتها في تقييم فعالية إدارة المخاطر.

- تهدف إدارة المخاطر إلى تخفيف احتمالات حدوث المخاطر، وتخفيض الخسارة المحتملة عند وقوع هذه المخاطر وتعتبر المراجعة الداخلية عنصراً فعالاً في إدارة المخاطر خاصة بعد الأزمة المالية وذلك من خلال مساعدة المدراء في تحديد المخاطر، تقييمها وكيفية الاستجابة والتعامل معها.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

- إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، التجارب، المفاهيم، المبادئ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

- يوسف داود الصبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية للنشر، القاهرة، 2007.

- يوسف داود الصبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، الطبعة الثانية، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 2010.

المراجع باللغة الأجنبية:**- الكتب:**

- William R, Kinney Jr, **Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes**, The Professional Practices Framework for Internal Auditing (PPF), IIA, USA, 2003.
- Dov Ogien, **comptabilité et audit bancaire**, 3eme édition, Dunod éditions, paris, 2011.

- المقالات:

- Arena, A. and G. Azzone, Development trends and future prospects of internal audit, **Managerial Auditing Journal**, Bradford, Vol.12, Iss. 4/5, 2005.
- Frédéric Hache, Bale 3 en 5 questions: des clefs pour comprendre la réforme, **Finance Watch**, Bruxelles, mai 2012.
- Hermanson, D, Internal auditing: getting beyond the section 404 implementation crisis, **Internal Auditing**, Boston, Vol.21, Iss.3, 2006.
- Michel Dietsch, LoicTilloy : Leverage ratio et buffers de capital contra cycliques : l'efficacité de bale 3 dépend de l'efficience du calibrage, **Revue banque**, France, N°72 , 6 juillet - aout 2010.
- Yvan HAYMOZ , les banques et accords de Bale 3- A propos de la nouvelle réforme, **Banque et Finance**, Paris, mars 2012.

- التقارير:

- IFACI, **l'audit interne en France et dans le monde : points de repères et tendances du CBOK (Common body of Knowledge)**, les cahiers de la recherche, France, juin 2008.
- The IIA position paper, **The role of internal auditing in enterprise-wide risk management**, USA, January 2009.
- The Institute of Internal Auditors, **International Standards for the Professional Practice of Internal Audit (Standards)**, USA, 2010.
- The COSO, **Enterprise Risk Management- Integrated Framework: Executive Summary**, USA, September 2004.

الموقع الالكترونية:

- Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Réponse du comité de Bâle à la crise financière, Rapport au groupe des vingt**, octobre 2010. 08/01/2014. http://www.bis.org/publ/bcbs179_fr.pdf
- Comité de Bâle sur le contrôle bancaire , **Document consultatif Bâle 3 : Ratio structurel de liquidité à long terme**, Janvier 2014 .12/06/2014, http://www.bis.org/publ/bcbs271_fr.pdf
- Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Bâle 3: **Ratio de liquidité à court terme et outils de suivi du risque de liquidité**, janvier 2013. 12/06/2014, http://www.bis.org/publ/bcbs238_fr.pdf
- European Banking Authority, **Results of the Basel 3 monitoring exercise based on data as of 31 December 2011, 2012**. À partir de Jean-Marc FLGUET: Bale 3 : quels impacts sur le financement bancaire extérieur des pays émergents ?, université de bordeaux, France, février 2013. 08/06/2014, <http://lare-efi.u-Group, p2. 08/06/2014. http://www.icee.fr/blog/bale-3-les-ratios-de-liquidite-hervy-aurelia-thomas-fabien-icee-nantes-dcg2>
- RSM astute Consulting, **Internal Audit and Risk Management**, 2008. 01/07/2014. <http://www.astuteconsulting.com/Services/Internal-Audit-and-Risk-Management/Internal-Management-Audits.aspx>
- The Institute of Internal Auditors Research Foundation, **Managing Risk from the Mailroom to the Boardroom, Tone at the Top**, Altamonte Springs, Florida, 2003, 12/01/2014. <http://www.primodanmark.dk/files/uploads/ailroomBoardroom. Pdf www.theiia.org>